

مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

The contribution of the agricultural sector to diversification of the Algerian economy

بوخرص عبد الحفيظ^{*1}

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، mhafid.boukhors@yahoo.co

تاريخ التسليم: 5-1-2023 تاريخ التقييم: 15-2-2012 تاريخ القبول: 9-6-2023

Abstract

Algeria faces significant economic challenges as a result of its export dependence on a single sector, the fuel sector, which is the main source of financing for its balance of payments, while other sectors still contribute little to GDP. Thus, Algeria sought to adopt a strategy of economic diversification, especially after oil prices fell in mid-2014, by adopting a package of policies aimed at restructuring the economy. Among the options available is the agricultural sector in which Algeria has enormous potential.

This research aims to determine the extent to which the agricultural sector contributes to the achievement of economic diversification in Algeria through the output of the sector and the value added ratio to the gross national product.

Through this study, we found a weak contribution of the agricultural sector to achieving economic diversification and a stable value-added ratio within the limit of 10% of the GDP, with the employment rate in the sector falling to 12% of the total number of workers.

Keywords:

economic diversification, the agricultural sector, Algeria.

الملخص

تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد صادراتها على قطاع واحد هو قطاع المحروقات، والذي يعتبر المورد الأساس لتمويل موازين مدفوعاتها، في حين لا تزال القطاعات الأخرى لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسب قليلة. لهذا فقد سعت الجزائر إلى اعتماد إستراتيجية التنوع الاقتصادي خاصة بعد تدني أسعار النفط في منتصف سنة 2014، من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد. ومن بين الخيارات المتاحة نجد القطاع الزراعي الذي تملك فيه الجزائر إمكانيات هائلة. يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال مخرجات القطاع ونسبة القيمة المضافة إلى إجمالي الناتج الوطني. توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنوع الاقتصادي، واستقرار نسبة القيمة المضافة في حدود الـ 10% من إجمالي الناتج الوطني، مع تراجع نسبة العمالة في القطاع إلى 12% من إجمالي عدد العمال.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، القطاع الزراعي، الجزائر.

*المؤلف المراسل: الاسم الكامل، الإيميل: authorC@yahoo.com

1. مقدمة:

يعد التنوع الاقتصادي من بين التحديات المرتبطة بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية، أما في حالة اقتصادات الدول العربية النفطية، فالتنوع عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

يعتبر القطاع الزراعي قطاعا مهما وحساسا نظرا للدور الهام الذي يلعبه في ضمان الأمن الغذائي للدول، وكذا المساهمة في الدخل الوطني، ويمتاز القطاع الزراعي بالقيمة المضافة الكبيرة التي تتولد منه، وقدرته على توفير الشغل بأعداد معتبرة (امتصاص البطالة)، ما جعل صانعي القرار يولونه أهمية بالغة في كل دول العالم وخاصة تلك التي تتوفر على مساحات واسعة وأراضي صالحة للزراعة.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عائدات النفط لتحقيق أهداف التنمية، ما جعل مسار تطور الاقتصاد الوطني مرهونا بتقلبات أسعار النفط عالميا، وما الأزمات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال فترات تدني أسعار النفط (1986 و2014) إلا دليل على ذلك. ما يجعل من سياسات تنويع الاقتصاد و البحث عن قطاعات أخرى محل قطاع المحروقات، وتساهم في زيادة الصادرات بالإضافة إلى ضمان الأمن الغذائي الوطني، ويعتبر القطاع الزراعي خير بديل لتنويع الاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

تندرج تحت إشكالية البحث تساؤلات فرعية أخرى من بينها:

- ما هو التنوع الاقتصادي وكيف يمكن تحقيقه؟؛
- كيف يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي؟؛
- ما هو واقع القطاع الزراعي في الجزائر وما مدى مساهمته في تحقيق التنوع الاقتصادي؟.

فرضية الدراسة:

ولإجابة على إشكالية البحث ننتقل من فرضية رئيسية مفادها:

يلعب القطاع الزراعي في الجزائر دورا هاما في تحقيق التنوع الاقتصادي، انطلاقا من
الإمكانات الزراعية (الطبيعية والبشرية) الكبيرة التي تمتلكها الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية المتغيرات المبجوتة، حيث يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها تحقيق الأمن الغذائي، تخفيض معدلات البطالة، زيادة عائدات الدولة في حالة التصدير، وكذا تحقيق اقتصاد متنوع لا يرتكز على مورد أو مصدر واحد، وهو ما تهتم به هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

نصوب من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- معرفة دور القطاع الزراعي في تحقيق التنوع الاقتصادي؛
- معرفة أهمية القطاع الزراعي وواقعه في الجزائر؛
- تحديد نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام وكذا مؤشراتته.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى محورين أساسيين، نتطرق في أولهما إلى الجانب المفاهيمي لعملية التنوع الاقتصادي من خلال تعريفه، مبرراته وأهميته وأهدافه...

ونتطرق في المحور الثاني إلى القطاع الزراعي ومساهمته في تنوع الاقتصاد الوطني من خلال وصف الإمكانات والموارد الطبيعية وكذا تحليل واقع القطاع في الجزائر، إضافة إلى توصيف بعض العراقيل التي تواجه القطاع وبعض الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير القطاع وتحقيق التنوع الاقتصادي.

2. مفهوم التنوع الاقتصادي، مبرراته، أهميته وأهدافه.

يلعب التنوع دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي، ويسهم في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات الصادرات، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي لا تزال تعتمد بشكل مفرط على الإيرادات الناتجة عن إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية كالنفط.

1.2. تعريف التنوع الاقتصادي

للتنوع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي من خلالها ينظر إلى هذه الظاهرة فالبعض يربط التنوع بالإنتاج و بمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. كما يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها و حجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن. ومن بين أهم التعاريف نجد:

تعريف صندوق النقد الدولي، والذي ينص على أنه: "التحول إلى هيكل إنتاجي أكثر تنوعاً، ينطوي على إدخال منتجات جديدة أو توسعة جديدة، بما في ذلك منتجات ذات جودة أعلى". (باهي، 2019، صفحة 128)

كما يعرف المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي على أنه: " كما يعرف المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي على أنه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر، التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية. أما في شقه المالي، يقصد بالتنوع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية" (المعهد العربي للتخطيط، 2014، صفحة 06).

وحسب خبراء الأمم المتحدة يعني التنوع الاقتصادي: "تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة". (بللعا ، 2018 ، صفحة 14)

كما وردت العديد من التعاريف الأخرى نذكر منها:

يعرف التنوع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصاديات الدول النفطية على أنه: "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي". (بن موفق، 2019، صفحة 23)

كما يعرف التنوع أيضا على أنه: "العملية التي تشير إلى الاعتماد مجموعة نشاطات مختلفة تتشارك في تكوين الناتج، كما يمكن أن يشار إليه بتنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي" (صفيح و عامر ، 2018).

أو هو: "عملية تنموية منبثقة عن تحول هيكل عميق للاقتصاد ينجم عنها رفع وتأثر النمو واستدامته، وذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية أو الخدمية". (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 65)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نخلص إلى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي بموجبها ينتقل اقتصاد الدول من اقتصاد يعتمد على مورد أو عدد قليل من الموارد، إلى اقتصاد متنوع الموارد، يصدر العديد من السلع والخدمات، يلعب فيه القطاع الخاص دورا هاما، وينحسر دور القطاع الحكومي بشكل كبير في المجالات المتصلة بالخدمة العمومية.

2.2. مبررات التنوع الاقتصادي

يقودنا الكلام على التنوع الاقتصادي، إلى أصل المشكل في الاقتصاديات غير المتنوعة، وهو الاعتماد على مصدر أو مورد واحد في الدخل الوطني، فمثلما تعتمد بعض الاقتصادات على النفط، وأخرى على السياحة، في حين تعتمد أخرى على بعض الصناعات الاستخراجية كالمعادن، وهو ما ينعت بصفة عامة بالاقتصاد الريعي، ما يستلزم اعتماد استراتيجيات التنوع الاقتصادي للخروج من هذه المعضلة الاقتصادية.

يمكن إجمال المبررات المختلفة في ضرورة اعتماد التنوع الاقتصادي فيما يلي: (التمييزي و الجوارين، 2018، الصفحات 26-27)

■ إن التنوع الاقتصادي يقلل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلفه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة، بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة من شأنها أن تحقق استقرارا أكبر في العائدات ومن ثم عملية التخطيط وبالتالي على النمو الاقتصادي والتنمية؛

▪ إن تعديل بنية الاقتصاد من خلال إعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، سيقبل من تأثير الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار المورد الوحيد على الاقتصاد الوطني؛

▪ إن التنوع الاقتصادي يوفر حماية ضد ما يعرف بظاهرة المرض الهولندي (Dutch Disease)، وتحدث هذه الظاهرة عند الاعتماد على مورد واحد في التصدير (عادة يكون ثروة طبيعية استخراجية كالنفط أو الغاز)، فتؤدي زيادة الصادرات إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المحلية، وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية دولياً، ونتيجة لذلك ترتفع قيمة الواردات وتنخفض الصادرات غير الريفية؛

ومن المبررات التي تدعو للتنوع الاقتصادي أيضاً نذكر: (حفاظ و حفاظ، 2017، صفحة

(431

▪ احتدام المنافسة، خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف عن ركب التطورات التكنولوجية. فمن الصعب على بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التقدم التكنولوجي أو في غياب أي تنوع اقتصادي؛

▪ إن الاعتماد على إيرادات مورد ريعي واحد كمورد اقتصادي ناضب تكتفه مخاطر جمة، في دولة لا تعتمد فيها إيراداتها على الضرائب، ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، ولا تعتمد الصناعة فيها على أسس إنتاجية، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة؛
كما أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنوع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصه في خمسة اعتبارات أساسية: (باهي و رواينية، 2016، صفحة 138)

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
- استنزاف الموارد المعدنية؛
- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة خصوصاً مع التصنيع؛
- الحد من مخاطر المحفظة.

3.2. أهمية التنوع بالنسبة للدول الريفية

للتنوع الاقتصادي دور كبير في تحريك عجلة التنمية بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة في البلدان التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، وتبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل

على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنوع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى.(حالوب و أحمد، 2015، صفحة 46)

كما تظهر أهمية التنوع بالنسبة للدول الريفية في الآتي:(الشمري و عبد الرضا، 2016، صفحة 05)

- يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي؛
 - التنوع الاقتصادي يخلق قطاعا تجاريا خارجيا أكثر استقرارا فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول الريفية تستورد كل شيء تقريبا ماعدا مصدر الربيع، الأمر الذي يعرض هذه الدول الى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الأساسية في حال حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات؛
 - يساهم التنوع الاقتصادي إلى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري (العمالة)، وزيادة إنتاجيته، عكس القطاع الاستخراجي الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة؛
 - بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن الربيع مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
 - تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً؛
 - تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
 - تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة؛
- (بالإضافة إلى:(شليحي و بن موفق، 2018، الصفحات 200-201)
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال؛

- هيكله الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر لحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي؛
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنوع الصادرات؛

• الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

- إرساء قواعد الاقتصاد غير الريعي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات الربعية في التراجع، وهذا ما حدث خلال العام الأخير بشكل ملحوظ.
- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتترول والمواد الزراعية...؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار؛

• تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

4.2. أهداف التنوع الاقتصادي

عادة ما يكون لجهود التنوع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية .

كما يهدف التنوع الاقتصادي بشكل رئيسي باعتباره عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل على الحد من الاعتماد على القطاع الريعي وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد مستقل عن مصدر الربح، حيث يمكن حصر أهدافه عموماً في النقاط التالية: (بن قدير و مدياني، صفحة 118)

- توسيع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر؛
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقار الاقتصادي؛
- زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛

- تنوع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛
 - خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
 - توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي .
- ومن الأهداف المتوخاة من عملية التنوع الاقتصادي نذكر أيضا: (غيلان، 2007، صفحة 34)
- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية؛
 - تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
 - إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
 - تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية؛
 - خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية، وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية؛
 - تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق الحكومي.

من جهة أخرى يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي(البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.(المعهد العربي للتخطيط، 2014، صفحة 14)

5.2. مؤشرات التنوع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنوع الاقتصادي لأي دولة أهمها: (ضيف و عزوز ، 2018، صفحة 23)

✚ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضًا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

✚ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

✚ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

✚ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجم وع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

✚ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

✚ تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

✚ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

3. مساهمة القطاع الزراعي في التنوع الاقتصادي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالأمة التي تهتم بالقطاع الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها هي أمة جديرة بالاهتمام، لذا فإن التنمية الزراعية تتقدم برامج التنمية والإصلاح في الكثير من الدول لما للزراعة من أهمية بالغة حيث أنها: (قرينات، 2012، صفحة 69)

- مصدر الغذاء للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي؛
- توفر المواد الأولية للصناعة بشقيها الغذائية وغير الغذائية؛
- خلق للثروة و تنوع مصادر الدخل وتوفير العملة الصعبة؛
- المساهمة في الناتج الداخلي واستيعاب نسبة عالية من قوة العمل؛

وهناك مستجدات كثيرة زادت من أهمية الزراعة تتمثل في استمرار واستفحال الفجوة الغذائية خلال العقود الأخيرة و تفاقمها، وتحقيق انجازات علمية مهمة و بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجا وكذا تنامي أهمية اخذ الاعتبار البيئية في الحسبان، وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي من أجل الوصول للتنمية مستدامة.

1.3. الإمكانيات الزراعية في الجزائر

(أ) **الموارد الطبيعية:** تتمتع الجزائر بموارد زراعية طبيعية هامة مما يؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاعتماد على إنتاجها المحلي وفيما يلي أهم هذه الموارد: الأراضي الزراعية: وتشمل الأراضي المستغلة وغير المستغلة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بـ 342 مليون هكتار ويتم استخدام هذه الأراضي في إنتاج المحاصيل

المستديمة والموسمية ومساحة للغابات والمراعي وهناك مساحات متروكة. الأراضي الصالحة للزراعة: ويعبر عنها بالأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي، والمساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.4 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالح للزراعة"، وبالتالي محدودية الأراضي الزراعية في الجزائر، حيث تمثل حوالي 19.83% من الأراضي القابلة للزراعة أي 3.5% من مساحة البلاد. الأراضي المسقية: ان تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية و كمية الإنتاج و هذا بفضل التكتيف الزراعي، و كذا عدم تأثر المزروعات بقلّة الأمطار و الجفاف، ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية. هناك

تطور في مساحة الأراضي المسقية و هذا بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود و حفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة و هذا عن طريق حفر الآبار العميقة و إنشاء السدود الصغيرة، و تبقى هذه الأراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي و المياه، حيث من الممكن تجهيز و سقي مساحة مليون هكتار على مدى السنوات القادمة.(عامر منصور، 2016، الصفحات 62-64)

(ب) الموارد المائية: يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما انه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكثيف الزراعة كما أن تطور هذا القطاع و تميته مرتبطان بحجم المياه المعبأ له التي تستغل في الري الفلاحي و توسيع المساحة المسقية كما أن الظروف المناخية لها دور في التحكم في حجم المساحة المسقية التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة و تنقسم إلى ثلاثة موارد هي:

الموارد المائية المطرية: تقدر كمية الإمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 19.7 مليار متر مكعب، منها 14 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية، بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم، و يقدر نصيب الهكتار من الأمطار ب 28 ملم سنويا وهو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وهذا راجع إلى طبيعة التضاريس و البعد عن المسطحات المائية. الموارد المائية السطحية: وتشمل مياه الوديان والأنهار والتي هي قليلة في الجزائر، و قدرت كميته ب 15.4 مليار متر مكعب في السنة، ولا يستغل منها سوى % 20 والباقي يصب في البحار والشطوط، و تعتبر الأمطار الرئيسية للمياه السطحية و يتصف الـمطول المطري بالتذبذب و عدم الانتظام و هو ما يؤثر على نوع الزراعة و إنتاجيتها و على طبيعة جريان المياه السطحية و الجوفية المتجددة. الموارد المائية الجوفية: بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و 5 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، في سنة 2010 إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لهيئة الآبار . و قد قامت الجزائر بإتباع سياسة جديدة تمثلت في بناء السدود و إدخال تقنيات جديدة على الري تمثلت في الري بالتنقيط و طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف و تحلية مياه البحر .

ما سبق نستنتج بأن كمية المياه المعبئة في تطور مستمر نظرا لعدد السدود التي تم إنجازها، بالإضافة إلى الآبار التي تقام خاصة في المناطق الصحراوية و كلها تساهم في زيادة مساحة الأراضي الزراعية المسقية مستقبلا و في توفير مياه الشرب و المياه الصناعية.

2.3. واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يتصل القطاع الزراعي مباشرة بتوفير الحاجات الغذائية الأساسية للمواطن، وبالتالي إشباع الحاجيات المتزايدة بتزايد تعداد السكان، ويحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة بالنسبة لصناع القرار في الجزائر، ومختلف الحكومات المتعاقبة نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي من جهة، ولمحاولة تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل التبعية لقطاع المحروقات من جهة ثانية.

أ) **واقع الأرض الزراعية:** على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر من حيث مساحات الأراضي الزراعية وصلاحيتها مقارنة مع دول العالم، إلا أن واقع الحال يبيننا بعكس ذلك، فبالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة، والتي من المفروض أن تشهد زيادة من حيث المساحة تبعا للسياسات المسطرة والقاضية بتشجيع الاستصلاح والاستثمار الفلاحي و عقود الامتياز... الخ، نلاحظ تراجعاً في مساحتها، أين انتقلت المساحة من 449000 كلم² غداة الاستقلال 1962، إلى 413588 كلم² سنة 2020، مع تراجعها دون 400 ألف كلم² سنوات التسعينات (انظر الجدول أسفله)، وتراوح نسبتها من الأراضي الصالحة للزراعة بين 18.85% إلى 17.37% سنة 2020، وهو ما يوضح الفرق الشاسع بين الإمكانيات الطبيعية وواقع الحال.

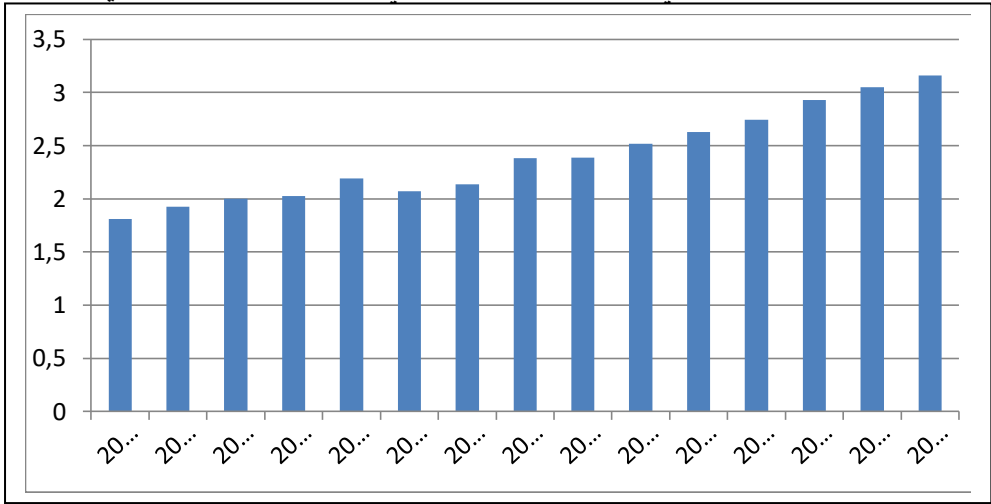
الجدول 01: مساحة ونسبة الأراضي الزراعية من الأراضي الصالحة للزراعة

السنوات	الأراضي الزراعية (الصالحة للزراعة) % من المساحة الكلية	مساحة الأراضي الزراعية (كلم2)
1962	18,85	449000
1970	18,56	442160
1980	18,40	438300
1990	16,24	386760
2003	16,75	399057
2010	17,37	413740
2014	17,40	414310
2015	17,41	414564
2016	17,37	413602
2017	17,35	413351
2018	17,36	413588
2019	17,36	413588

413588	17,36	2020
--------	-------	------

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي. (World Bank, 2022).
على الرغم من ان مساحة الأراضي المسقية تزايدت عبر الزمن، إلا أن نسبتها الضئيلة قياسا إلى مساحة الأراضي الزراعية، أين لم تتجاوز نسبتها الـ 03.2% من مساحة الأراضي الزراعية، وهي نسبة بعيدة جدا عن النسب المأمولة قياسا بالإمكانات الطبيعية (الأراضي) من جهة وكذا الموارد المائية (الأمطار، السدود والمياه الجوفية) التي تمتلكها الجزائر من جهة ثانية، هذا ما يؤدي حتما إلى نقص مردودية الأراضي الزراعية وتناقص غلتها مع مرور الزمن.

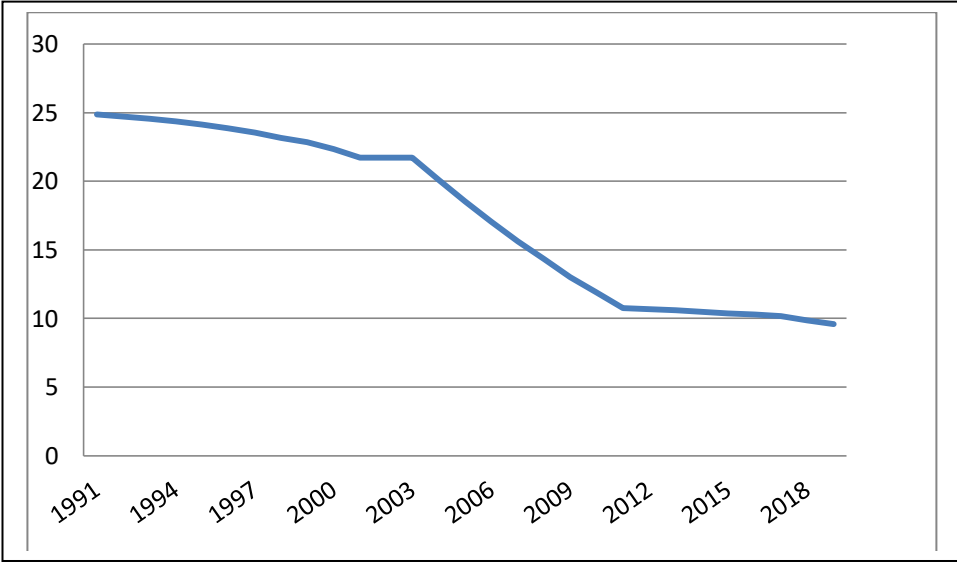
الشكل 01: تطور نسبة الأراضي المسقية نسبة إلى الأراضي الزراعية الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي. (World Bank, 2022).

بالنسبة لحجم العمالة في القطاع الزراعي في الجزائر، فيمكننا تقسيم الفترة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى ثلاث مراحل، من 1962 إلى 2004 تذبذب نسبة العاملين في القطاع الزراعي قياسا إلى إجمالي العاملين في حدود 22-23% وهو ما يعكس استقرارا في نسبة المشتغلين بقطاع الزراعة، إلا أن هذا تغير بشكل كبير في المرحلة الثانية 2004 إلى 2011 أين تراجع نسبة المشتغلين بقطاع الزراعة من 21.34% سنة 2004 إلى حدود 10.77% سنة 2011، ويمكن إرجاع ذلك إلى فترة التوسع الكبير في منح القروض للشباب، وكذا برامج تشغيل الشباب التي عرفت نشاطا كبيرا انطلاقا من الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط عالميا. بالنسبة للمرحلة الثالثة من 2011 إلى يومنا فقد عرفت شبه استقرار في نسبة العاملين بقطاع الزراعة في حدود 10% وهي نسبة تعكس بالفعل حجم القطاع الزراعي قياسا إلى إجمالي الاقتصاد الوطني.

الشكل 02: تطور نسبة العمالة في القطاع الزراعي نسبة إلى إجمالي العاملين في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي (World Bank، 2022)

(ب) الأهمية النسبية للنتائج الزراعي المحلي الإجمالي: يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، وتتبع هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس التباين في الأهمية النسبية للنتائج الزراعي في الجزائر لعدم التوازن القطاعي إذ ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها . ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول 02: مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2003-2021

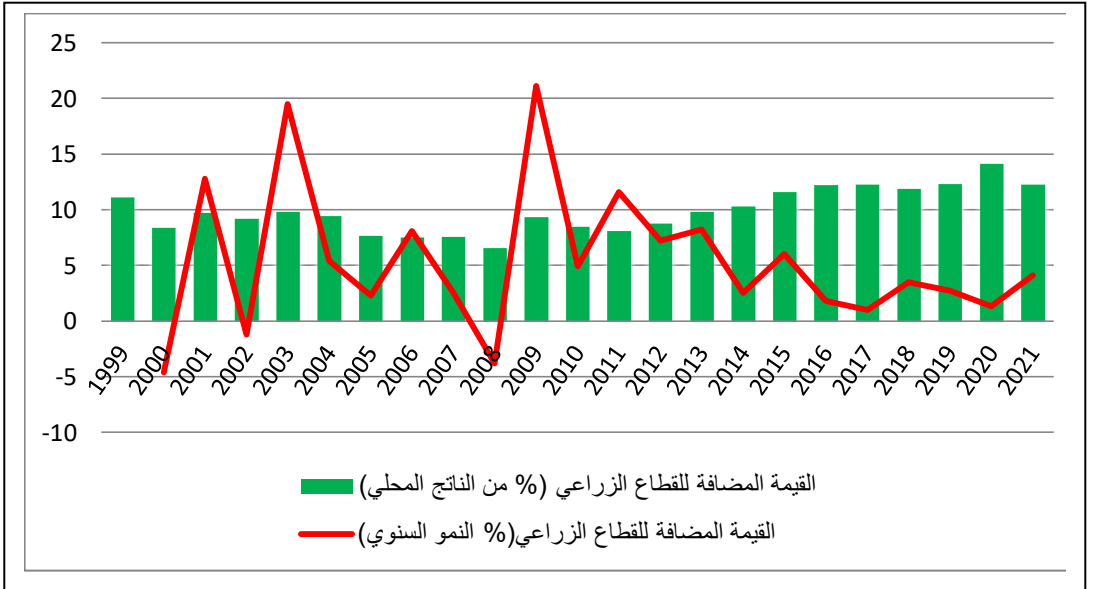
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون مليون دولار)	الناتج الزراعي الإجمالي (مليون مليون دولار)	نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي
2021	167983	20655	12,29
2020	145009	20496	14,13
2019	171767	21189	12,33
2018	174910	20769	11,87
2017	167560	20563	12,27
2016	160130	19556	12,21
2015	165980	19218	11,57
2014	213810	21993	10,28
2013	209760	20663	9,80
2012	209060	18336	8,70
2011	198769	16110	8,10
2010	161734	13644	8,43
2009	137747	12820	9,3
2008	171765	11195	6,51
2007	127497	10325	8,09
2006	116600	8812	7,55
2005	102800	7900	7,68
2004	85003	8032	9,44
2003	68007	6589	9,68

المصدر: بدر الدين طالبي، سلمى صالح، ص 222(طالبي و صالح، 2015، صفحة 222)، معطيات البنك الدولي.(World Bank، 2022)

تعكس معطيات الجدول السابق تزييدا كبيرا في قيمة الناتج الزراعي في الجزائر، أين انتقلت القيمة المضافة من الناتج الزراعي من 6,589 مليار دولار سنة 2003 إلى ما يقارب 20,655 مليار دولار بالأسعار الجارية، وكذلك تزايد نسبة الناتج الزراعي بالنسبة للناتج الداخلي الخام، أين وصلت النسبة إلى حدود 12,29% وهي نسبة لا بأس بها مقارنة مع السنوات السابقة، وإذا ما أخذنا بالحسبان تراجع حجم الناتج الداخلي الخام بالاسعار الجارية مقارنة بالفترة 2012-2014 أين وصل حدود 210 مليار دولار، فإن هذا ينقص من حجم التطور الذي عرفه الناتج الزراعي في الجزائر.

يمكن تحديد أهمية وتأثير القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني إجمالا من خلال معرفة نسبة القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج الداخل الخام للجزائر، ومقارنة بباقي القطاعات (الصناعة والخدمات) وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 03: تطور نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي.(World Bank، 2022)

من خلال الشكل السابق يمكننا ملاحظة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالنسبة إلى بقية القطاعات (الصناعة والخدمات) في الاقتصاد الوطني، ونسجل استقرارا في نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في حدود الـ 10، مع وصول النسبة إلى حدود الـ 12% في السنوات الأخيرة (سجلنا أكبر نسبة 14.13% سنة 2020)، هذا انطلاقا من المعطيات المسجلة بالأسعار الجارية، وإذا ما أخذنا الاسعار الثابتة (استبعاد أثر التضخم) فإن النسبة لم تتجاوز الـ 10% على طول الفترة المدروسة. هذا مقارنة بقطاع الخدمات الذي عرف تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة أين تجاوزت نسبة القيمة المضافة في الناتج الوطني حدود الـ 50% على حساب القطاع الصناعي (بما فيه قطاع المحروقات) والذي عرف تراجعاً في نفس الفترة إلى حدود الـ 40% وهو الذي كان يستحوذ على نسبة قيمة مضافة تجاوزت الـ 60% سنتي 2005 و 2006.

4. مناقشة النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج؛ ومنها:

- تمتلك الجزائر إمكانات طبيعية كبيرة جدا، حيث تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بـ 342 مليون هكتار ويتم استخدام هذه الأراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة والموسمية ومساحة للغابات والمراعي، إلا أن الأراضي الصالحة منها ويعبر عنها بالأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي، والمساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.4 مليون هكتار، وهي نسبة ضعيفة جدا؛
- الإمكانات (الموارد) المائية: منها الموارد المطرية، حيث تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر بـ 19.7 مليار متر مكعب، من ما 14 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية، بمعدل تساقط سنوي يقدر بـ 82 ملم، والموارد السطحية: وتقدر كمياتها بـ 15.4 مليار متر مكعب في السنة، ولا يستغل منها سوى 20% الباقي يصب في البحار والشطوط، والموارد الجوفية التي يقدر حجمها في الجزائر بـ 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و5 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، و قد قامت الجزائر بإتباع سياسة جديدة تمثلت في بناء السدود وإدخال تقنيات جديدة على الري تمثلت في الريب التنقيط و طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحلية مياه البحر؛
- تبلغ نسبة الأراضي الزراعية حوالي 18% من الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما يوضح الفرق الشاسع بين الإمكانات الطبيعية وواقع الحال؛
- بالنسبة لحجم العمالة في القطاع الزراعي في الجزائر فقد عرف تراجعاً كبيرا، أين انتقل من حدود 22-23% بعد الاستقلال، إلى حدود 10% في السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل تراجعاً كبيرا في هذا السياق، وهذا نتيجة لعديد العوامل، ولعل أهمها النزوح الريفي؛

■ بالنسبة لنسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام فقد عرف تذبذبا حول متوسط 10% طيلة فترة الدراسة، مع تسجيل نسبة 12 إلى 14% في السنوات الاخيرة وهي نسب لا تزال ضعيفة نسبيا؛

5. الخاتمة:

ناقشنا في هذا البحث الجانب المفاهيمي للتنوع الاقتصادي من خلال التطرق إلى تعاريفه وكذا مبرراته و أهميته وكذا أهدافه، وفي الشق الثاني أهمية القطاع الزراعي في سياسة التنوع الاقتصادي، من خلال سرد الإمكانيات والمقومات الطبيعية للقطاع الزراعي، ومن ثم واقع هذا القطاع في الجزائر، ومن خلال المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي يتضح مدى ضآلة مساهمة هذا القطاع تنوع الاقتصاد الوطني، حيث لا تتجاوز نسبة القيمة المضافة حدود 10% من الناتج الوطني، وكذا نسبة العمالة التي تقل عن 13% من إجمالي العمال في الجزائر، وقياسا إلى الإمكانيات الطبيعية من ارض ومياه وقوة بشرية هائلة، فإن هذه النسب تعد صغيرة جدا. من هذا المنطلق يجب توضيح بعض المعوقات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر.

5-1 معوقات تطور القطاع الزراعي

- يواجه القطاع الزراعي في الجزائر العديد من العراقيل والمعوقات بحكم التخلف الذي تعانيه في شتى المجالات من التقنية والتكنولوجية إلى البشرية، ومن هذه العراقيل يمكننا ذكر:
- التراجع المستمر في المساحات المزروعة بفعل التوسع العمراني وزحف الاسمنت من جهة، وكذا الإهمال والنزوح الريفي من جهة ثانية؛
- طغيان الطابع الحيازي الصغير على طابع الملكيات في الجزائر ، وهو الذي يتميز بمحدودية الإنتاج؛
- ضعف البحث العلمي وكذا التكوين في القطاع الزراعي؛
- ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب عامل المخاطرة وجمود النظام الإداري؛
- انتشار الفساد الإداري مما اثر على الجانب التمويلي للقطاع الزراعي؛

5-2 الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة توفر الإرادة السياسية الواضحة والبيئة لتطوير القطاع الزراعي؛ من خلال تسطير سياسات متوسطة وطويلة الأجل، بما يتلاءم مع القدرات والطاقات المتوفرة في البلد؛
- العمل على تثمين الموجود من الأراضي الزراعية وخاصة المروية، ومحاولة زيادة مساحتها عن طريق تشجيع الاستصلاح؛

- تطوير الجانب الإداري من خلال زيادة التكوين والإنفاق على البحث العلمي في هذا القطاع، وكذا القضاء على الفساد الإداري والبيروقراطية في تمويل القطاع؛
- اللجوء إلى الشراكة الأجنبية والمستثمرين الأجانب من خلال عقود تقاسم الإنتاج مثلما كان الحال في قطاع المحروقات، ما من شأنه زيادة جاذبية هذا القطاع؛

5. قائمة المراجع:

- أشواق بن قدور، محمد مدياني: التنوع الاقتصادي ومداخل تحسين الأداء الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، ص 118.
- باهي موسى التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة 2019، ص 128.
- بدر الدين طالبي، سلمى صالح: واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة والتسيير، العدد 31، 2015، ص 222.
- بللعا اسماء دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار 2018، ص 14.
- حلوب كاظم معة، علي محمد أحمد: الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وامكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 24، العراق 2015، ص 46.
- رانية حفاظ، زحل حفاظ: دراسة تحليلية تقييمية لإستراتيجية التنوع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد السادس، 2017، ص 431.
- زروق بن موفق: إستراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة زيان عاشور-الجلفة، 2019 ص 23.
- سامي عبيد التميمي، عدنان فرحان الجوارين: التنوع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 38، البصرة 2018، ص ص 26-27.

- صفيح صادق وعامر أسيا: مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2016 - 1980 دراسة قياسية الملتقى الدولي الأول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر يومي 06 و 07 نوفمبر 2018 جامعة بليدة 2.
- ضيف أحمد، عزوز أحمد: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، ص 23.
- الطاهر شليحي، زروق بن موفق: المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، المجلد رقم 17، العدد 04، 2018، ص ص 200-201.
- عامر منصور أحمد: سياسة الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016، ص ص 62-64.
- مايع شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا: ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 24، العراق 2016، ص 05.
- محمد قرينات: التنميو الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي (appliquée Revue d'économie et de statistique)، المجلد 09، العدد 01، 2012، ص 69.
- المعهد العربي للتخطيط: التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 06، عبر الرابط
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf
- المعهد العربي للتخطيط: التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي و أهداف هو محدثاته، مرجع سابق، ص 14.
- المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنمية العربية- التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الإصدار الثالث، الكويت، 2018، ص 65.
- مهدي سهر غيلان: دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 05 العدد 02، 2007، ص 34.

• موسى باهي، كمال رواينية: التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، 2016، ص 138.

• Worldbank : world Development indicators WDI.xls Available At <https://databank.worldbank.org/home.aspx>